E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.9/2019/3
11 September 2019
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
الدورة الأولى
عمّان، 11-12 كانون الأول/ديسمبر 2019

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

أنشطة تمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا

موجز

اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في ختام دورتها الثلاثين المنعقدة في بيروت في الفترة من 25 إلى 28 حزيران/يونيو 2018، القرار 332 (د-30) بشأن تطوير عمل اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية، وتقسيمها إلى لجنتَين، وتشكيل لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وأقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة هذا التقسيم في قراره 2019/30 الصادر في 23 تموز/يوليو 2019. وتعقد اللجنة المنشأة حديثاً دورتها الأولى في بيروت يومَي 6 و7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

وقبل هذا التقسيم ومنذ الدورة الثانية عشرة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية، التي عُقدَت في بيروت يومَي 4 و5 كانون الأول/ديسمبر 2017 وركزت على التمويل، اضطلعت الإسكوا بمجموعة من الأنشطة المتعلقة بتمويل التنمية في إطار برنامج عملها، وبتوفير الدعم القوي لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في المنطقة العربية. وتستعرض هذه الوثيقة تلك الأنشطة.

ولجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مدعوة إلى أخذ العلم بتلك الأنشطة وتقديم المشورة بشأن سُبُل المضي قدماً في هذا الصدد.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
أولاً- الدراسات والتقارير والأدوات الفنية	19-3	3
ثانياً- الاجتماعات وحلقات العمل	29-20	7
ثالثاً- دعم آليات تنسيق التمويل من أجل التنمية	38-30	10
رابعاً- الأنشطة الخارجة عن الميزانية	39	12
خامساً- الخدمات الاستشارية	42-40	12

مقدمـة

1- كُلِّفَت شعبة التنمية والتكامل الاقتصادي في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بتنفيذ البرنامج الفرعي 3، المعني بالتنمية والتكامل الاقتصادي، في إطار برنامج عمل الإسكوا. ويهدف البرنامج الفرعي 3 لفترة السنتين 2018-2019 إلى "تحقيق مستوى معيشي لائق للجميع في الدول الأعضاء، من خلال تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة في إطار من التكامل الإقليمي". وجاءت أنشطة تمويل التنمية خلال فترة السنتين لتسهم في تنفيذ هذا الهدف.

2- وقد اضطلعت الإسكوا بعدة أنشطة شملت إصدار مجموعة من الدراسات والتقارير والمطبوعات، وعَقْد اجتماعات الخبراء، وبناء القدرات، وتقديم الخدمات الاستشارية، وإعداد الدراسات الفنية فضلاً عن مبادرات أخرى من أجل مساعدة الدول الأعضاء في الاستفادة من التعهدات الدولية في مجال تمويل التنمية، وفي التغلب على التحديات التي أفرزتها مجالات العمل السبعة المنبثقة عن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا). وتستعرض هذه الوثيقة تلك الأنشطة.

أولاً- الدراسات والتقارير والأدوات الفنية

التدفقات المالية غير المشروعة في المنطقة العربية
(E/ESCWA/EDID/2018/TP.1)

3- تدعو خطة عمل أديس أبابا، في الفقرة 24 منها، "المنظمات الإقليمية إلى نشر تقديرات حجم التدفقات المالية غير المشروعة وتكوينها". وهي الدعوة نفسها التي وجّهتها أيضاً اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في دورتها الثانية عشرة التي عُقِدَت في بيروت يومَي 4 و5 كانون الأول/ديسمبر 2017. ورداً على ذلك، نشرت الإسكوا في عام 2018 التقرير الإقليمي الأول بشأن التدفقات المالية غير المشروعة في المنطقة العربية، الذي يقدم دلائل قاطعة على أوجه الضعف الهيكلية، والاجتماعية الاقتصادية، والأمنية والثغرات المتعلقة بالحوكمة، والتي لا تزال تقوّض فرص الاقتصادات العربية في كبح التدفقات المالية غير المشروعة.

4- ويشير التقرير إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة تشكل عائقاً رئيسياً أمام تمويل التنمية المستدامة في المنطقة، وتعد التدفقات الأكثر انتشاراً هي التسربات المالية الكبيرة التي تتراوح قيمتها بين 60 مليار و77 مليار دولار وترتبط بالتلاعب بالعقود والفواتير التجارية وتلك الناجمة عن اختلال السياسات المالية والضريبية والتجارية. ويتناول التقرير أيضاً تأثير الابتكار والرقمنة في القطاع المالي على التجارة وتعبئة الموارد المحلية، ويخلص إلى أن استخدام وسائل مبتكرة لتسوية المعاملات التجارية (مثل العملات المشفرة)، إلى جانب تيسير التجارة، يمكن أن يؤديا إلى تزايد حالات غسل الأموال المرتبطة بالتجارة. ويعالج هذا التقرير التسربات المالية باعتبارها فرصة ضائعة كان يمكن تسخيرها لتهيئة الحيّز المالي اللازم لتمويل التنمية على نحو مستدام. وتؤدي التدفقات المالية غير المشروعة إلى تشويه النُّظُم التجارية والضريبية وإلى انتشار أوجه عدم المساواة، ما يعرقل الحوكمة والإنفاق لدى الحكومات، ويقوّض جهود مكافحة الفساد. ويختتم التقرير بتوصيات وخيارات في مجال السياسات للحد من التدفقات المالية غير المشروعة وبناء ثقة المواطنين والمستثمرين والأوساط الإنمائية عموماً.

المؤتمر الدولي بشأن تمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات المالية غير المشروعة
(تقرير تجميعي)

5- نُشر التقرير التجميعي بمناسبة انعقاد المؤتمر الأول الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية المستدامة في بيروت يومَي 28 و29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وقد نظّمت الإسكوا هذا المؤتمر لدعم رئاسة مجموعة الـ 77 والصين في قيادة العمل المتعلق بتعزيز تعبئة الموارد المحلية كوسيلة للتغلب على انتشار الفجوات في التمويل وأوجه عدم المساواة. ويعرض التقرير الآراء الفنية التي أدلى بها 40 خبيراً ومتحدثاً من المنطقة والعالم، وممثلون عن 30 منظمة دولية وإقليمية، قاموا بتبادل التجارب ووجهات النظر وأفضل الممارسات المتعلقة بتمويل التنمية.

بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية
(E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/5(Part I) ووثائق أخرى)

6- في محاولة لرصد تنفيذ خطة عمل أديس أبابا وقياسه ومتابعته باعتباره الوسيلة الرئيسية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أعدّت الإسكوا مجموعة أداة متكاملة، هي "بطاقة أداء تمويل التنمية العربية"، لرصد وتقييم تدفقات تمويل التنمية العابرة الحدود. وتعرض بطاقة الأداء قياسات تعكس ديناميات وسائل التنفيذ المالية وغير المالية اللازمة لتمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وفرص التمويل المهدورة والمرتبطة بتحديات المنطقة وسياقها وواقعها. وستطّلع لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على النتائج المحدثة في إطار البند 7 من جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحالية.

7- ونُشرت نتائج بطاقة الأداء في القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2019، التي عُقدَت في بيروت في 20 كانون الثاني/يناير 2019. وأشاد أمين عام الأمم المتحدة في تقريره الصادر في حزيران/يونيو 2018 عن "التعاون الإقليمي في الميدانَيْن الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما" (الفقرة 30)، بما تبذله الإسكوا من "جهود قياس إقليمية... دعماً لوسائل التنفيذ، ولا سيما خطة تمويل التنمية، وذلك باستخدام أدوات منها مثلاً سجل الأداء العربي لتمويل التنمية".

وضع تمويل التنمية في المنطقة العربية
(E/ESCWA/EDID/2018/TP.2)

8- يعالج هذا التقرير، الصادر في حزيران/يونيو 2018، تمويل التنمية في المنطقة العربية، ويتناول الديناميات المرتبطة بالتدفقات المالية المباشرة وغير المباشرة، ويعرض فرص التمويل المهدورة. ويتناول التقرير أيضاً الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر؛ والمساهمات الخيرية الخاصة؛ والتحويلات؛ والمساعدة الإنمائية الرسمية؛ والإقراض من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛ وصافي التغيُّرات في التدفقات المالية الأخرى؛ وأرصدة الديون الخارجية؛ وأدوات التمويل الابتكاري؛ والتجارة الدولية والمساعدات الإنسانية؛ والإعفاء من الديون وخدمتها؛ ومطالبات البلدان العربية التي يُبلِّغ عنها البنك الدولي للتسويات؛ والتدفقات غير المشروعة الضيقة للأموال الساخنة والتلاعب بالفواتير التجارية؛ والأرباح التي يعيدها المستثمرون الأجانب إلى أوطانهم؛ وسداد الأصول على الدين العام والدين المضمون من الحكومة العام الطويل الأجل، والائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي؛ ومدفوعات الفائدة على الديون الخارجية (القصيرة الأجل والطويلة الأجل والمضمونة من القطاع الخاص)؛ وتكلفة الفرصة البديلة المرتبطة بالنزاعات؛ والإنفاق العسكري المفرط.

9- ويشير التقرير إلى أن المنطقة العربية قد تحوّلت منذ عام 2011 إلى: مُصدِّرَة صافية لرأس المال وللدخل الأولي (مقابل كل دولار تلقته المنطقة كاستثمار أجنبي مباشر، غادر المنطقة 1.8 دولار)؛ ومُقرضَة على نحو ميسّر (فقد بلغ صافي رصيد الإقراض إلى المصارف الدولية والمؤسسات غير المالية 223 مليار دولار)؛ وممولّة لخدمة الديون (مقابل كل دولار من الديون الواردة للمنطقة، دُفع 1.5 دولار كخدمة رصيد الديون)؛ ومُصدِّرَة صافية لرأس المال الخاص، ولا سيما التحويلات المالية (مقابل كل دولار تلقّته المنطقة واحتفظت به من التحويلات المالية، جرى تحويل 2.8 دولار إلى الخارج مع فقدان سبعة سنتات عن كل دولار بسبب الممرات العالية التكلفة)؛ ومانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية (وتمثل المساعدة الإنمائية الرسمية العربية، في المتوسط، 83 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية خارج إطار لجنة المساعدات الإنمائية، ومقابل كل دولار تتلقاه المنطقة من المساعدة الإنمائية الرسمية، يُعاد استثمار 65 سنتاً من خلال صناديق التعاون الثنائي والإقليمي).

تمويل التنمية المستدامة في البلدان العربية
(فصل مواضيعي رئيسي)

10- أعدّت الإسكوا الفصل المواضيعي الرئيسي في المطبوعة الرئيسية الصادرة عن المنتدى العربي للتنمية البيئية لعام 2018 بعنوان "تمويل التنمية المستدامة في البلدان العربية". ويتناول الفصل نتائج بطاقة الأداء التابعة للإسكوا في ستة مجالات ذات أولوية في خطة عمل أديس أبابا، هي: تعبئة الموارد المحلية (السياسات الضريبية والمالية)؛ والتمويل الخاص الدولي والمحلي؛ والتعاون الإنمائي الدولي؛ والتمويل المتعلق بالمناخ؛ والتجارة الدولية كمحرك للتنمية؛ والقدرة على تحمُّل الدين في المنطقة العربية. ويقدم الفصل أيضاً تقييماً محدّثاً لاحتياجات التمويل المتزايدة في المنطقة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

التقدم المحرز والآفاق في تمويل التنمية المستدامة: الاتجاهات العالمية مقابل الوقائع الإقليمية
(E/ESCWA/EDID/2018/TP.5)

11- تستعرض هذه الورقة التقدم المحرز في تمويل التنمية المستدامة في عام 2018. وتتناول الوضع في العالم، وتشير إلى أن تقدماً قد أُحرز في تنفيذ الالتزامات العالمية لتمويل التنمية، إلا أن الفوائد لم تُوزَّع بالتساوي. ولا تزال عدة تحديات في المنطقة العربية تعوق الجهود الوطنية الرامية إلى الاستفادة من مجموعة الحلول التمويلية الكاملة التي تتيحها خطة عمل أديس أبابا. وتتضمن الوثيقة تحذيراً من النَهج القائم على اعتماد توصيات عامة بمعزلٍ عن أوجه عدم المساواة والأوضاع الجيوسياسية.

12- وتخلُص الورقة إلى أن المجال لا يزال سانحاً لاتخاذ إجراءات عاجلة لتمويل التنمية على المستوى العالمي والإقليمي، ولوضع الاقتصادات العربية على مسار أكثر استدامة في النمو والتنمية. وقد رُفعَت هذه الورقة إلى رئاسة مجموعة الـ 77 والصين، واستندت إليها المجموعة في مواقفها أثناء تولي مصر رئاستها في عام 2018.

تمويل التنمية: التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا في المنطقة العربية
(E/ESCWA/EC.5/2018/5)

13- تتضمن هذه الوثيقة تقييماً للنتائج والتوصيات الدولية الصادرة بشأن تمويل التنمية، من منظور إقليمي. ويبدأ التقييم باستدلال إحصائي يعتمد على عدد القرارات والتقارير الصادرة في عام 2018 بشأن خطة عمل أديس أبابا كمؤشر للثغرات التي لا تزال تعرقل تنفيذ خطة العمل. ويشمل التقييم أيضاً قراءة إقليمية وتنموية للرسائل الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة المختلفة ومنظمات دولية معنية أخرى بشأن الإجراءات والمقترحات المطلوبة لتقويم مسارات تمويل التنمية، ويورد عرضاً للآثار التي قد تترتب على تنفيذ هذه التوصيات في ظل الأوضاع والظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة العربية.

تقرير اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية (تمويل التنمية) عن دورتها الثانية عشرة
(E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/9/Report)

14- يقدم التقرير موجزاً عن الدورة الثانية عشرة للجنة التي عُقدَت في بيروت يومَي 4 و5 كانون الأول/ديسمبر 2017. ويتضمن الرسائل والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن المناقشات التي جرت بين الدول الأعضاء.

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2017-2018
(E/ESCWA/EDID/2018/1)

15- يعرض قسمٌ من المسح النتائج المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة في المنطقة العربية. ويوضح كيف يفاقم الاحتيال التجاري التفاوت في الدخل بقدر ما يسهم غسيل الأموال بتوظيف التجارة التفضيلية وغير التفضيلية في تآكل الإيرادات الجمركية والضريبية، كما يُلحق ضرراً بمتطلبات استحقاق الإنفاق الحكومي، ويقوض سيادة القانون، ويُضعف أيضاً موقع البلد المعني في تصنيفات الحوكمة وتصورات الفساد الدولية. ووفقاً لتقديرات الإسكوا، فقدت الاقتصادات العربية ما يناهز نصف تريليون دولار (482.7 مليار دولار) في الإيرادات العامة بين عامَي 2008 و2015 بسبب التلاعب بالفواتير التجارية، ما يعادل خُمس الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة في عام 2016 أو 60.3 مليار دولار سنوياً (8.2 في المائة من مجموع التجارة غير النفطية مع العالم) في المتوسط.

تقرير الأمين العام: "من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي: دعم إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود"
(E/2018/61)

16- ساهمت الإسكوا في إعداد تقرير الأمين العام بشأن الموضوع الرئيسي للجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2018. وأكدت أن "جميع أشكال تمويل التنمية - العامة والخاصة، والمحلية والدولية - يجب أن تأخذ في الاعتبار على نحو وافٍ المخاطر والقدرة على الصمود... ويُعتبَر التمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، مكمّلاً بالغ الأهمية لتعبئة الموارد المحلية، التي تظل بمستوياتها الحالية غير كافية لتلبية احتياجات الاستثمار العام. كما أن دورَي المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد المحلية

بالغا الأهمية ولكنهما غير كافيَين لبناء القدرة على الصمود في مواجهة الطائفة الواسعة النطاق من الهزات التي يمكن أن تؤثر سلباً على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030" (الفقرة 64).

تقرير الأمين العام بشأن "اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي والتقدم المحرز فيه"
(E/2018/55)

17- ساهمت الإسكوا أيضاً في إعداد تقرير الأمين العام بشأن التعاون الإنمائي الدولي لعام 2018. ويعرض التقرير البيانات والمعلومات والتحاليل بشأن الدور الاستراتيجي للتعاون الإنمائي في خطة عام 2030؛ ودور السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي؛ وسد الثغرات في القدرات، وتيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها؛ وتسخير التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتحقيق التنمية المستدامة؛ وإشراك القطاع الخاص في التعاون الإنمائي؛ وتحسين النتائج الإنمائية من خلال تعزيز الرصد والاستعراض. ويشير التقرير أيضاً إلى بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية باعتبارها مجموعة من أدوات الرصد والتقييم (ص. 20 في النسخة الإنكليزية).

استراتيجية الأمين العام لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2018-2021)

18- ساهمت الإسكوا في وضع هذه الاستراتيجية من خلال إجراء تقييم إقليمي أوضح أن إمكانات التمويل لا تزال ضعيفة فيما تواجه المنطقة العربية تزايداً في مستويات العنف والنزاع وتشهد أكبر أزمة نزوح قسري منذ الحرب العالمية الثانية. وقد جرى التأكيد على أربعة تحديات رئيسية في تنفيذ الاستراتيجية: (أ) أوجه الضعف في البيئة التمكينية واتجاهات الاستثمار؛ (ب) عدم كفاية التمويل العام لتلبية الاحتياجات (مع فجوة قدرها 3.6 تريليون دولار)؛ (ج) إخفاق السياسات والأسواق في النُّظُم المالية والتجارية العالمية (وقد كان انخفاض معدلات التبادل التجاري في المناطق مسؤولاً عن خسائر سنوية بقيمة 16.2 مليار دولار بين عامَي 2011-2016)؛ (د) الظروف الدولية غير المؤاتية، إذ تراجعت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 23 في المائة قبل نهاية عام 2017.

تمويل التنمية: دور اللجان الإقليمية للأمم المتحدة

19- ساهمت الإسكوا في إعداد وثيقة "تمويل التنمية: دور اللجان الإقليمية للأمم المتحدة"، التي أكدت على دور تلك اللجان، باعتبارها مراكز فكر إقليمية، في دعم الخطة العالمية من خلال إجراء التحاليل وطرح مقترحات بشأن السياسات المطلوب اعتمادها في مجال تمويل التنمية.

ثانياً- الاجتماعات وحلقات العمل

ملتقى الاستثمار السنوي
(دبي، 8-10 نيسان/أبريل 2018)

20- شاركت الإسكوا في الملتقى السنوي الثامن للاستثمار، وهو منبرٌ هام يربط بين المؤسسات التجارية وسلطات الدولة الراغبة في بناء شراكات مستدامة مع المستثمرين. وقد أعدَّت الإسكوا للملتقى مذكرةً توضيحية بشأن الاتجاهات العالمية والإقليمية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيرها على الاستثمار في المنطقة

العربية. واستعرضت المذكرة أيضاً المناخ الاستثماري الإقليمي بالاستناد إلى مؤشرات عن القدرة التنافسية، والاستثمار، وسهولة مزاولة الأعمال التجارية، وتضمّنت مجموعة من التحاليل والمقترحات بشأن قضايا الاستثمار.

المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2018
(بيروت، 24-26 نيسان/أبريل 2018)

21- ركّزت إحدى حلقات النقاش في المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2018 على تحديات تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية. واتفق المشاركون على أن تأمين التمويل اللازم للتنمية يعتمد على بناء القدرات الاقتصادية الوطنية لتحقيق السيادة الاقتصادية وللتحول نحو اقتصاد مُنتج بدلاً من الاقتصاد المستهلك؛ وضمان التوزيع العادل للثروة؛ وتدعيم القطاع الخاص وإصلاح النُّظُم الضريبية. وقد شددت المناقشات أيضاً على أهمية الشراكات الفعالة بين الحكومات، والمصارف والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والأسرة الدولية في هذا المجال.

المنتدى العالمي للاستثمار
(جنيف، 22-26 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

22- شاركت الإسكوا في اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى الذي عُقد في 25 تشرين الأول/أكتوبر في إطار المنتدى لتشارك رؤيتها المتعلقة بالتكامل الإقليمي ووجهات نظرها بشأن تمويل التنمية في سياق تحديات الاستثمار المستمرة. وشددت على دور الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه عاملاً محفزاً للنمو والتشغيل ونقل التكنولوجيا، وأظهرت أن الاتفاقات الإقليمية يمكن أن تزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة إذا كانت شاملةً للتدابير وتجارة الخدمات ما وراء الحدود. وأكدت الإسكوا أيضاً على أن نقل التكنولوجيا يرتبط بارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة، ما يبرر تأخر التحوّل الهيكلي للمنطقة العربية وما تعانيه من مراحل انتقالية لتراجع التصنيع.

المنتدى العربي للبيئة والتنمية
(بيروت، 8-9 تشرين الثاني/نوفمبر 2018)

23- شاركت الإسكوا في المؤتمر السنوي الحادي عشر للمنتدى العربي للبيئة والتنمية. وقد أُطلق في ذلك المؤتمر التقرير بشأن "تمويل التنمية المستدامة في البلدان العربية"، الذي ساهمت فيه الإسكوا (الفقرة 10 من هذه الوثيقة). وتمحورت المناقشات في المؤتمر حول مصادر التمويل المتاحة، وكيفية الاستفادة منها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

المؤتمر السنوي للقطاع المصرفي العربي
(بيروت، 13-16 تشرين الثاني/نوفمبر 2018)

24- شاركت الإسكوا في المؤتمر السنوي للقطاع المصرفي العربي لعام 2018، الذي نظّمه اتحاد المصارف العربية، وتناول موضوع "الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة". وجرى التأكيد على أن الاعتماد المفرط على المساعدة الإنمائية الرسمية لتحفيز الاستثمارات الخاصة يمكن أن

يؤدي إلى نتائج سلبية، علماً أن 149 منظمة دولية من المجتمع المدني في 45 بلداً أطلقت حملة عالمية بهذا الشأن وأصدرت بياناً للتحذير من هذا الاتجاه. وقد يؤدي تعزيز الشراكات بين القطاعَيْن العام والخاص، في غياب معايير متفق عليها دولياً ومعايير قانونية وتنظيمية فعالة في المحاسبة المالية، إلى إعطاء الأولوية لمصالح المستثمرين على حساب مصالح السكان، وقد يؤدي أيضاً إلى زيادة التكاليف والحد من تغطية الخدمات.

المؤتمر الدولي حول تمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات المالية غير المشروعة
(بيروت، 28-29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018)

25- نظمت الإسكوا مؤتمراً دولياً رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية المستدامة لدفع التعاون في هذا المجال ومناقشة الإجراءات اللازمة لتمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية. ونُظِّم هذا المؤتمر أيضاً لدعم رئاسة مجموعة الـ 77 والصين في قيادة العمل المتعلق بتحقيق المعادلة في السياسة المالية وبتعبئة الموارد المحلية.

26- وقد حضر المؤتمر نخبةٌ من صانعي القرار الرفيعي المستوى، بمن فيهم النائب الأول لرئيس البنك الدولي، ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ووزير المالية لكل من لبنان ومصر، ونائب رئيس محكمة النقض ممثِلاً محافظ البنك المركزي المصري، ورئيس اتحاد المصارف العربية، وأعضاء من البرلمان اللبناني ورئيس مجموعة الـ 77 والصين، وممثلون عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمكتب الإقليمي للبنك الدولي. وكان من بين المشاركين أيضاً 40 خبيراً ومتحدثاً من المنطقة والعالم، بمن فيهم ممثلون عن 30 منظمة دولية وإقليمية، وممثلون عن الدول الأعضاء في الإسكوا وعن ست دول غير أعضاء في الإسكوا (الأرجنتين، والبرازيل، والجزائر، والصين، والفلبين، وماليزيا). وستطّلع لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على مواضيع النقاش التي تناولها هذا المؤتمر وعلى الوثيقة الختامية ذات الصلة في إطار البند 8 من جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحالية.

الفساد وتمويل التنمية
(الكويت، 15-16 كانون الثاني/يناير 2019)

27- قدمت الإسكوا ورقة معلومات أساسية عن الفساد وانعكاساته السلبية، تناولت فيها التدفقات المالية غير المشروعة وتكاليف الفرصة البديلة لتمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وركّزت هذه الورقة على الآثار الكاسحة للفساد، ومن بينها تجريد المجتمعات من فرص العيش الكريم والحق في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية.

القمة العربية الاجتماعية والاقتصادية
(بيروت، 20 كانون الثاني/يناير 2019)

28- وزّعت الإسكوا على وفود الدول العربية المشاركة في القمة العربية الاجتماعية والاقتصادية مجموعةً من المواد الإعلامية التي سلطت الضوء على نتائج بحوثها وتوقعاتها والتوصيات في مجال السياسات بشأن تمويل التنمية. وشدد إعلان القمة على ضرورة التصدي للعوائق أمام تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، واعتُمد قرارٌ خاص بتمويل التنمية.

المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2019
(بيروت، 9-11 نيسان/أبريل 2019)

29- جرى مناقشة القضايا الرئيسية لتمويل التنمية المستدامة في سياق المشاورات الإقليمية التحضيرية التي عُقدت في الفترة التي سبقت المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2019. وقد شملت تلك القضايا الرسائل الرئيسية المنبثقة عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2018 (نيويورك، 9-18 تموز/يوليو 2018). وقد أُدرجَت نتائج الاجتماع الأول للمؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية المستدامة (الفقرتان 25 و26 من هذه الوثيقة) أيضاً في المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2019.

ثالثاً- دعم آليات تنسيق التمويل من أجل التنمية

خلاصة عمل اللجان الإقليمية

30- في عام 2018، أعدت الإسكوا مسودة ورقة ومخططاً مشروحاً عن خلاصة الأنشطة الإقليمية بشأن تمويل خطة عام 2030. وتضمنت هذه الورقة دعوة إلى اللجان الإقليمية للأمم المتحدة للنظر في إعداد مطبوعة مشتركة عن هذا الموضوع بالاستناد إلى منهجية مقترحة في المخطط المشروح. والهدف من الخلاصة هو نشر نتائج البحوث والمعارف التي تنتجها اللجان الإقليمية وتبادل الأساليب والحلول في مجال السياسات.

فريق الاستعراض الداخلي للاتفاق العالمي

31- في كانون الثاني/يناير 2019، قدمت الإسكوا تعليقات إلى فريق الاستعراض الداخلي للاتفاق العالمي، تناولت توصياته بشأن تمويل التنمية، وأشارت إلى أن بعض العناصر المقترحة قد تثير الجدل في حال طُبقت على حالة المنطقة العربية. وأشارت الإسكوا أيضاً إلى أن التوصية العملية، التي تعطي الأولوية لتعبئة التمويل من أجل أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن تقدم التفاصيل عن الجهة المسؤولة عن تعبئة التمويل وعن أنواع التمويل اللازمة. وأكدت الإسكوا أيضاً على ضرورة تعزيز دور اللجان الإقليمية في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وعلى ضرورة أن يشمل الاتفاق العالمي نتائج بحوث اللجان الإقليمية وتحليلها في مجال السياسات وتدخلاتها الخاصة بتوفير المساعدة الفنية.

حلقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي بشأن مكافحة الفساد
(بيروت، 13 أيلول/سبتمبر 2018)

32- شاركت الإسكوا في حلقة العمل الداخلية المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، التي نُظمَت لتحديد المجالات ذات الأولوية في دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأولى في لبنان لمكافحة الفساد. وكان للإسكوا مشاركةٌ فاعلة في حلقة النقاش التي جمعت بين خبراء وطنيين معنيين بقضايا الفساد في لبنان، وفي جلسات فريق العمل التي تخللها نقاشٌ عن سُبُل الدعم الممكنة في هذا المجال.

منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2018
(نيويورك، 23-26 نيسان/أبريل 2018)

33- شارك الأمين التنفيذي للإسكوا في ندوة جانبية عُقدَت على هامش المنتدى وتناولت وجهات النظر الإقليمية بشأن تمويل خطة عام 2030. وتطرقت الندوة إلى التحديات التي تواجهها مختلف مناطق العالم في تعبئة الموارد المحلية والخارجية اللازمة لبلوغ خطة عام 2030، وتناولت السياقات المحددة لهذه المناطق والتحديات المتباينة التي تواجهها البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل.

تمويل التنمية: التقدم المحرز والتوقعات لعام 2018

34- قدمت الإسكوا عدة مساهمات موضوعية في الطبعة الثالثة للتقرير المعني بتمويل التنمية: التقدم المحرز والتوقعات لعام 2018، الصادر عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية. وقدمت ورقة عمل تناولت فيها النواحي المختلفة لتعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك السياسة المالية والحيّز المالي، والنُّظم الضريبية المحلية، والإعانات المالية، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة. وقدمت الإسكوا أيضاً إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية تقييماً تحليلياً للتعاون الإنمائي الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية وارتباطها بالجهود الإنسانية، إضافةً إلى دراسة تحليلية للمساعدة الإنمائية الرسمية العربية. وشاركت الإسكوا أيضاً في الاجتماعات التي نظّمتها فرقة العمل لمناقشة مسودة التقرير، وأعدّت تقييماً إقليمياً بشأن التقرير رفعته إلى رئيس مجموعة الـ 77 والصين بناءً على طلبه.

إطلاق التقرير المعني بتمويل التنمية المستدامة لعام 2019 والصادر عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية
(بيروت، 10 نيسان/أبريل 2019)

35- نظمت الإسكوا فعاليةً لإطلاق التقرير العالمي المعني بتمويل التنمية المستدامة لعام 2019 والصادر عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، وذلك في بيت الأمم المتحدة في بيروت من أجل نشر توصيات التقرير في المنطقة. وحضر هذه الفعالية خبراء من مختلف الميادين ذات الصلة، بما في ذلك المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة، واتحاد المصارف العربية، والمصارف الخاصة الكبرى في لبنان، إضافة إلى خبراء من وزارة المالية اللبنانية، وأخصائيين قانونيين، وخبراء إقليميين من الدول الأعضاء. ويحذر التقرير من أن تعبئة التمويل الكافي لا يزال يمثل تحدياً كبيراً في تنفيذ خطة عام 2030. ورغم بوادر التقدم، لا يزال تمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة دون المستوى المطلوب، ولا تزال أجزاء من النظام المتعدد الأطراف مثقلة بالضغوط.

منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2019
(نيويورك، 15-18 نيسان/أبريل 2019)

36- شاركت الإسكوا، إلى جانب لجان إقليمية أخرى، في المنتدى الرابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، ممثلةً بالأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك. وقدمت الإسكوا للتعبير عن وجهة نظرها مدخلات أُدرجَت في الكلمة

المشتركة التي أُلقيَت بالنيابة عن اللجان الإقليمية. وشددت هذه الكلمة على ضرورة إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية، إلى جانب الموارد الخاصة والأجنبية. وشملت مجالات العمل المقترحة التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، وإعادة النظر في معايير القدرة على تحمل الديون، وتجديد قدرات المصارف الإنمائية الإقليمية، واستحداث فئات الأصول المتعلقة بالهياكل الأساسية والصحة والتعليم للجميع في مجال التمويل الخاص.

آلية التنسيق الإقليمي

37- تتيح آلية التنسيق الإقليمي حيّزاً مشتركاً بين الوكالات لتحسين التنسيق بين منظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية. وعُقد الاجتماع الرابع والعشرون لآلية التنسيق الإقليمي في القاهرة في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2018 بهدف تعبئة التمويل لخطة عام 2030. وقرر أعضاء الآلية إنشاء فريق عمل يُعنى بتمويل التنمية لتقييم التدفقات المالية من أجل التنمية في المنطقة العربية، وتحديد المجالات ذات الأولوية لتنفيذ استراتيجية الأمين العام لتمويل خطة عام 2030.

38- وتترأس الإسكوا حالياً فريق العمل المعني بتمويل التنمية في آلية التنسيق الإقليمي، وقد تشاركها جهة أخرى في رئاسة هذا الفريق في المستقبل. وعقد فريق العمل اجتماعَه الأول في 21 آذار/مارس 2019، واعتمد شروطه المرجعية التي تحدد الدور الذي يضطلع به بوصفه مركزاً إقليمياً لتعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية والمنظمات والوكالات المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية ذات الصلة في تنفيذ أنشطتها المتعلقة بتمويل التنمية في المنطقة العربية، بما في ذلك تنفيذ المبادرات المشتركة وإجراء البحوث عن المجالات الإقليمية ذات الأولوية في تمويل التنمية.

رابعاً- الأنشطة الخارجة عن الميزانية

39- وخلال الاجتماع الرابع والعشرين لآلية التنسيق الإقليمي، طلب الأعضاء النظر في إمكانية إنشاء شبكة من السلطات الضريبية من أجل تبادل التجارب والتعاون في إدارة التدفقات عبر الحدود. وجرى مناقشة الاقتراح نفسه في المؤتمر الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تضع الإسكوا حالياً اللمسات الأخيرة على دراسة بشأن إنشاء منتدى عربي للسياسات الضريبية والمالية. وتستكشف هذه الدراسة الحاجة إلى هذا المنتدى، والمواضيع التي يمكن أن يتطرّق إليها، وارتباطه بالنقاش العالمي بشأن التعاون الضريبي، وأفضل شكل يمكن أن يتخذه هذا المنتدى بالاستناد إلى تقييم مقارن للمنتديات الإقليمية الأخرى. وتقترح الدراسة أيضاً قائمةً من الشركاء لهذا المشروع وميزانيةً نموذجية للعمليات التجريبية لمدة سنتين.

خامساً- الخدمات الاستشارية

40- نظمت الإسكوا حلقة عمل وطنية متقدمة في المنامة في البحرين، في الفترة من 23 إلى 26 نيسان/أبريل 2018، بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. وحضر حلقة العمل 20 مسؤولاً رفيع المستوى إضافةً إلى مستشارين قانونيين من الوزارات المعنية (أي وزارات المالية، والتجارة، والسياحة، والعدل) وكبار المسؤولين من المصرف المركزي. وعرضت الإسكوا نتائج وتوصيات بحوثها المتعلقة بتمويل التنمية والمخاطر المرتبطة

بالتدفقات المالية غير المشروعة. وتشاركت الآراء بشأن فوائد الحد من تلك التدفقات، بما في ذلك من خلال التعاون الضريبي الدولي وحماية النظام الضريبي من تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح.

41- وبناءً على طلب من مصر التي تولت رئاسة مجموعة الـ 77 والصين في عام 2018، قدمت الإسكوا تقييماً إقليمياً ووجهات نظر عن حالة تمويل التنمية. وأُدرج هذا التقييم في الكلمة التي ألقتها مجموعة الـ 77 والصين في جلسة المناقشة العامة في المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2018.

42- وفي عام 2019، تلقت الإسكوا طلباً من وزارة المالية في الأردن لتنظيم سلسلة من حلقات العمل المعنية بالضرائب، في إطار متابعة المؤتمر المعني بكبح التدفقات المالية غير المشروعة، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وتُعدّ الإسكوا حالياً مذكرةً مفاهيمية تتضمن تفاصيل الخدمات المقترحة وحلقات العمل.